الأمم المتحدة

A/CONF.225/5

الجمعية العامة

Distr.: General
22 October 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني
بالبلدان النامية غير الساحلية
فيينا، ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية عن دورتها الثانية

المقررة: السيدة سيسيليا بيتشيوني (إيطاليا)

أولا - مقدمة

١ - عُقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وعقدت الدورة المستأنفة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

ثانيا - تنظيم الأعمال

ألف - افتتاح الدورة

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - أُفتتحت الدورة الثانية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ من قبل الرئيس المشارك للجنة، خياني فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

٣ - وأبلغت اللجنة التحضيرية في اجتماعها العام الأول المعقود في ٢ تشرين الأول/أكتوبر أن الرئيسة المشاركة للجنة سغني بورغستالر (السويد)، قد أنهت مدة خدمتها مع

311014 311014 14-62229 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة و لم يعد بإمكانها أداء واجبات الرئيسة المشاركة. وعندئذ، شرعت اللجنة التحضيرية في انتخاب بير توريسّون (السويد) رئيسا مشاركا للجنة التحضيرية.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات افتتاحية كل من الرئيسين المشاركين للجنة؛ ووكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية غيان شاندرا أشاديا؛ ووزير النقل والأشغال والإمداد والاتصالات في زامبيا يامفوا موكانغا بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية؛ والممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة مارتن سايدك، بصفته ممثل البلد المضيف للمؤتمر.

٥ - وجميع البيانات التي أُدلي بها أثناء الدورة متاحة في موقع تلفزيون الأمم المتحدة الشبكي.

جيم - إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٦ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت اللجنة التحضيرية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية، على النحو التالي:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - إقرار جدول أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية الحكومية الدولية وتنظيم أعمالها.

٣ - انتخاب أعضاء المكتب.

٤ - الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٥ - الموافقة على مشروع الوثيقة الختامية توطئة لتقديمه إلى المؤتمر.

٦ - مسائل أخرى.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية.

٧ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة التحضيرية على المقترحات المقدمة من الرئيسين المشاركين بأن:

(أ) تُعقد اللجنة التحضيرية في سياق غير رسمي من أجل الشروع مباشرة في مفاوضات بشأن الوثيقة الختامية؛

(ب) تقوم اللجنة التحضيرية، وقد أحاطت علما بطول الوثيقة الختامية والمرحلة التي وصلت إليها المفاوضات حتى الآن، بتعليق عملها رسميا من أجل السماح بتوجيه الموارد المخصصة للجلسة المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى الجلسة العامة المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لاعتماد تقرير اللجنة التحضيرية وأي قرارات أخرى بما في ذلك إحالة الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٨ - ووافقت اللجنة التحضيرية على تنظيم الأعمال المقترح على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.225/PC/6، بصيغته المنقحة شفويًا، على أساس إجراء تعديلات عليها عند الاقتضاء.

دال - الأعمال التحضيرية للمؤتمر

٩ - أُبلغت اللجنة التحضيرية في جلستها العامة الأولى، المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بأن مذكرة المعلومات للمشاركين في المؤتمر قد صدرت باعتبارها الوثيقة A/CONF.225/INF/1، وأن باب التسجيل في قائمة المتكلمين في المؤتمر مفتوح.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة التحضيرية بأنه يمكن الاطلاع على برنامج عمل المؤتمر في الموقع الشبكي للمؤتمر: www.lldc2conference.org. وستتألف أعمال المؤتمر، إضافة إلى الجلسات العامة، من اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية تفاعلية رفيعة المستوى، ومنتدى رفيع المستوى للقطاع الخاص والأعمال التجارية والاستثمار، وعدد من الاجتماعات الجانبية.

١١ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وُجه انتباه اللجنة التحضيرية إلى مذكرة من الأمين العام بشأن اعتماد القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبلدان النامية غير الساحلية (A/CONF.225/PC/7 و Add.1)، تمهيدا لاتخاذ قرار نهائي بذلك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - وفي الجلسة العامة الأخيرة المعقودة أثناء الدورة المستأنفة المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وافقت اللجنة التحضيرية على قائمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على النحو الوارد في الوثيقتين A/CONF.225/PC/7 و Add.1 للمشاركة بصفة مراقبين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

هاء - مسائل أخرى

١٣ - نظرت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، في البند ٦ من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل أذربيجان. وأدلى بعد ذلك ممثلا أرمينيا وأذربيجان ببيانين ممارسةً لحق الرد.

ثالثا - توصيات المؤتمر

١٤ - نظرت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الأخيرة المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في البند ٥ من جدول الأعمال.

١٥ - وفي نفس الجلسة، قررت اللجنة التحضيرية ضم مشروع برنامج العمل للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، الوارد في وثيقة غير رسمية، إلى تقرير الدورة (المرفق الأول)، على أن تواصل الوفود الاجتماع بشكل غير رسمي قبل انعقاد المؤتمر للتوصل إلى توافق آراء بشأن النص، حتى يضعه المؤتمر في الصيغة النهائية.

١٦ - وفي نفس الجلسة أيضاً، وافقت اللجنة التحضيرية على التوصية بأن يتم في الجلسة العامة الافتتاحية للمؤتمر، التي تعقد يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، النظر في جميع المسائل الإجرائية والتنظيمية، بما في ذلك انتخاب رئيس المؤتمر، وإقرار النظام الداخلي وجدول الأعمال، وانتخاب أعضاء المكتب، وإنشاء لجنة جامعة، وتعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض، ومسائل أخرى. وإضافة إلى ذلك، ومع التسليم بالصلاحيات العامة لرئيس المؤتمر في إسناد حق التكلم، اقتُرح أن يدلي في افتتاح المؤتمر ببيانات كل من رئيس المؤتمر، والأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس النمسا بصفته ممثل البلد المضيف، ورئيس الجمعية العامة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثل جمهورية زامبيا، بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية. وأوصي أيضا بأن يدلي ببيانات في الجلسة الافتتاحية كل من الأمين العام للمؤتمر، وممثل الاتحاد الأوروبي، وممثل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية.

رابعا - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية

١٧ - في الجلسة العامة الأخيرة المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عرضت المقررة مشروع تقرير اللجنة التحضيرية على النحو الوارد في ورقة الاجتماع، المتاحة بالإنكليزية فقط.

١٨ - واعتمدت اللجنة التحضيرية في الجلسة نفسها مشروع التقرير وأذنت للمقررة بأن تضعه في صيغته النهائية في ضوء المداولات التي ستدور في الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

مشروع برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

أولا - مقدمة

١ - يواجه ٣٢ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا، التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٤٤٠ مليون نسمة، تحديات خاصة مرتبطة بافتقارها إلى منفذ بري مباشر إلى البحر، وبموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية. إذ تعتمد تجارتها الدولية على المرور العابر في بلدان أخرى. كما أن المعابر الحدودية الإضافية وبُعد المسافة عن الأسواق الرئيسية، بالاقتران مع إجراءات المرور العابر المرهِقة وقصور البنية التحتية، تضيف زيادة كبيرة إلى إجمالي نفقات النقل وغير ذلك من تكاليف المعاملات التي تضعف الميزة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية وتقلص من نموها الاقتصادي وتؤثر سلبا بالتالي في قدرتها على تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم البشري والاجتماعي والاستدامة البيئية. ويشكل الموقع الجغرافي القاري لهذه البلدان عاملا رئيسيا يساهم في الانتشار الواسع نسبيا لحالات الفقر المدقع والقيود الهيكلية فيها. فالبلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، هي من أفقر البلدان النامية، والعديد منها هي أيضا من أقل البلدان نموا، ومحدودة القدرات وتعتمد على عدد محدود جدا من السلع الأساسية في إيرادات صادراتها.

٢ - وفي معظم الحالات، تكون بلدان المرور العابر المجاورة للبلدان النامية غير الساحلية ذاتها بلدانا نامية، وغالبا ما تكون ذات هيكل اقتصادي متماثل إلى حد كبير وتعاني من شُح الموارد بدرجات مماثلة. وبلدان المرور الأقل نموا في وضع صعب بوجه خاص. كذلك، تتحمل بلدان المرور النامية أعباء إضافية، منشؤها النقل العابر وما تترتب عليه من آثار مالية واجتماعية وآثار على البنية التحتية. وبلدان المرور النامية هي نفسها بحاجة إلى تحسين الترتيبات التقنية والإدارية في نظمها المتعلقة بالنقل والجمارك والإدارة، التي يتوقع أن يرتبط بها جيرانها من البلدان غير الساحلية.

٣ - وتحقق الشراكة بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية فوائد متبادلة فيما يتعلق بتحسين ترابُط البنية التحتية لتلك البلدان وصيانتها بصورة

مستمرة، وفيما يتعلق بالترتيبات التقنية والإدارية المتبعة في نُظمها المتعلقة بالنقل والجمارك واللوجستيات.

٣ مكررا – وسيكون من الضروري تعزيز وتجديد الشراكة مع الشركاء في التنمية من أجل التنفيذ الكامل والناجح لبرنامج العمل هذا.

٣ مكررا ثانيا – واسترشادا بروح التضامن مع البلدان النامية غير الساحلية، ستقدم البلدان النامية الدعم، بما يتماشى وقدراتها، من أجل التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل هذا في مجالات التعاون المتفق عليها تبادليا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يكمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ولا يحل محله.

٤ – برنامج عمل ألماتي: عمد البرنامج إلى التعاطي مع الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، اعتمد في عام ٢٠٠٣، وهو (أي برنامج عمل ألماتي) يبيّن قوة التزام المجتمع الدولي بمعالجة الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وبإقامة شراكات من أجل تذليل العقبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وكفالة/تعزيز تحقيق التكامل التام والأكثر فعالية للبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي عن طريق تنفيذ إجراءات محددة من جانب جميع الجهات المعنية ذات الصلة في المجالات ذات الأولوية التالية: القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ وتدابير الدعم الدولي والتنفيذ والاستعراض.

٥ – وقد زاد بروز دور البلدان النامية غير الساحلية والاعتراف باحتياجاتها الخاصة على الصعيد الدولي وفي الأمم المتحدة. فاعترف المجتمع الدولي بضرورة التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري القمة اللذين عُقدا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وفي الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠١٢، والذي دعا فيه رؤساء الدول والحكومات إلى مواصلة التعجيل في تنفيذ الإجراءات المحددة المنصوص عليها في المجالات ذات الأولوية الخمسة الواردة في برنامج عمل ألماتي بتنسيق أفضل، لا سيما الإجراءات المتعلقة بتشييد وصيانة وتحسين مرافق النقل والتخزين وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك إنشاء الطرق البديلة، واستكمال الوصلات الناقصة وتحسين البنية التحتية للاتصالات والطاقة، دعماً للتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية. ورغم إحراز بعض التقدم خلال الفترة قيد

الاستعراض، ثمة حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم العالمي للبلدان النامية غير الساحلية في مجالي المساعدة المالية والتقنية، نظرا لأنه يتعين على تلك البلدان أن تقطع شوطا طويلا كي تستفيد بشكل كامل من العولمة وتحقق نموا اقتصاديا مستداما وشاملا للجميع، علاوة على التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، وتحقيق التحول الهيكلي.

٦ - وعليه، فثمة حاجة ماسة إلى اتباع برنامج عمل عشري شامل وموجه نحو النتائج يجسد مجموعة من التوجهات المشتركة في سياسات البلدان النامية غير الساحلية وتدابير وآليات الدعم المحسنة والمبتكرة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وتعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية. ويستند مشروع برنامج العمل هذا إلى مقتضيات الإنصاف والتضامن لمساعدة البلدان التي يعوقها موقعُها الجغرافي وضعف أوضاعها الاقتصادية، في الاستفادة من التجارة الدولية، وإدخال تحويل هيكلي على اقتصاداتها، وتحقيق نمو سريع ومستدام وشامل للجميع. وهناك اعتراف بالتحديات والاحتياجات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وهناك حاجة إلى إيلاء الاعتبار المناسب لتلك البلدان عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا - استعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل ألماتي

٧ - تسارعت إلى حد ما وتيرة النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي، إذ حققت البلدان النامية غير الساحلية نموا اقتصاديا معتدلا. فقد زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية من ٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٣ في المائة عام ٢٠١٣. ومع ذلك، سُجلت أوجه تفاوت كبيرة بين بلدان هذه المجموعة، مع إبداء معظم البلدان قابلية كبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية. وما زال يتعين على تلك البلدان أن تتعافى من الأزمتين الاقتصادية والمالية اللتين حصلتا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ولم تُترجم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة إلى تقليص سريع للفقر المدقع. ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ثلثي هذه البلدان أقل بكثير من ١ ٠٠٠ دولار. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في التنمية الاجتماعية، فلا يزال نصف البلدان النامية غير الساحلية يحتل المرتبة الدنيا في مؤشر التنمية البشرية مع استمرار انتشار الفقر على نطاق واسع، وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي ووفيات الأطفال والأمهات وتردي أوضاع المرافق الصحية في كثير من هذه البلدان.

٨ - والبلدان النامية غير الساحلية عرضة لتغير المناخ، الأمر الذي يزيد من حدة التصحر وتدهور الأراضي. ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تتضرر على نحو غير متناسب من

أخطار منها التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والفيضانات، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، فنحو ٥٠ في المائة من الأراضي الجافة في العالم موجودة في البلدان النامية غير الساحلية. كما أن ١٤ بلدا من البلدان الـ ٢٩ التي يعيش فيها ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من السكان في أراض متدهورة، هي بلدان نامية غير ساحلية.

٩- وشرعت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في إصلاحات سياساتية هامة بغية تذليل العقبات المادية وغير المادية التي تعترض جوانب النقل العابر. فزادت هذه البلدان من تنسيق السياسات والقوانين والإجراءات والممارسات المتعلقة بالنقل والمرور العابر مع بلدان المرور العابر. كما أُبرم عدد من الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية لتيسير المرور العابر، واعتُمدت تمهيدا لتنفيذها. واستحدثت بعض البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، من خلال الاتفاقات التجارية الإقليمية، ومنطقة للتجارة الحرة واتحاد جمركي، أطارا مؤسسيا داعما، بما في ذلك هيئات تيسير النقل والتجارة أو لجان التنسيق وصناديق الطرق. وجرى تبسيط وتنسيق الإجراءات المتبعة في المرافق الحدودية، مما حقق زيادة في الكفاءة وقلّص من التأخير. ومع ذلك، ما زال يتعين تعزيز الإصلاحات وتحسين الكفاءة والفعالية وضمان استدامة الإنجازات التي تحققت.

١٠ - ولا يزال ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية يشكل عائقا رئيسيا بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية في سعيها إلى تحقيق قدراتها التجارية. فرغم أن عدد الأيام التي تستغرق البلدان النامية غير الساحلية للاستيراد انخفض من ٥٧ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٧ في عام ٢٠١٤، وعدد الأيام المستغرقة للتصدير انخفض من ٤٩ في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٢، فلا يزال هذا العدد يزيد بمقدار الضعف تقريبا في بلدان المرور العابر[أ] في عام ٢٠١٤. ويبلغ متوسط تكلفة تصدير حاوية واحدة ٢٠٤ ٣ دولارات مقارنة بمبلغ ٢٦٨ ١ دولارا لبلدان المرور العابر، ويبلغ متوسط تكلفة استيراد حاوية واحدة ٨٨٤ ٣ دولارا مقارنة بمبلغ ٤٣٤ ١ دولارا. ولا يزال إنشاء نظام مأمون وموثوق للنقل العابر ويتسم بالكفاءة مطلبا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية كي يتسنى لها تقليل تكاليف النقل وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. وعليه، فإن للموقع الجغرافي القاري لتلك البلدان تأثيرا سلبيا ضخما على مجمل التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. وتشير

(أ) تقرير *Doing Business 2013* الصادر عن البنك الدولي.

التقديرات إلى أن مستوى التنمية في البلدان النامية غير الساحلية يقل في المتوسط بنسبة ٢٠ في المائة عما كان سيتحقق لو لم تكن هذه البلدان غير ساحلية[ب].

١١ - وبُذلت جهود تدريجية من أجل تطوير وتحسين البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية وصيانة البنية التحتية القائمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي. والعمل جارٍ على إنشاء موانئ جافة ومعابر حدودية ذات منفذ واحد، في جميع المناطق. ورغم التقدم المحرز، لا يزال تطوير البنية التحتية المادية غير كاف وهو يشكل عائقا كبيرا أمام استخدام كامل الطاقات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية. وفي ما يتعلق بالنقل الجوي، زاد شحن البضائع جوا كما ارتفع عدد الرحلات الجوية المسجَّلة المغادِرة في مجموع البلدان النامية غير الساحلية من نحو ٠٠٠ ٢٠٠ في عام ٢٠٠٣ إلى نحو ٨٠٠ ٣٦٢ في عام ٢٠١٣. ومن التحديات الرئيسية التي تواجه هذه البلدان في قطاع النقل الجوي، الموارد الضخمة المطلوبة للاستثمار في البنية التحتية اللازمة لأسطول جوي هَرِم، ولصيانته وتصليحه واستبداله. ويحدّ هذا الوضع من الشحن جوا للسلع العالية القيمة بالنسبة لكل وحدة أو الحساسة التوقيت بطبيعتها، مثل الوثائق والمواد الصيدلانية، وملابس الأزياء والسلع الاستهلاكية الإلكترونية، والمنتجات الزراعية ومنتجات المأكولات البحرية القابلة للتلف.

١٢ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، تظل البلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن ركب بلدان نامية أخرى من حيث البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومن حيث استخدام الإنترنت العريض النطاق، الذي يمكن أن يسهم بدور حيوي في زيادة الترابط وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات وتيسير التجارة الدولية.

١٣ - ونظراً، إلى حد كبير، لزيادة أسعار السلع الأساسية في العالم، فقد زاد مجموع صادرات السلع من البلدان النامية غير الساحلية من ٤٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢٨ بليون دولار في عام ٢٠١٣. كما زادت الواردات إلى حد ما. ومع أن حصة صادرات البلدان النامية غير الساحلية قد تضاعفت على مستوى العالم خلال العقد الماضي، فإنها ما زالت تشكل نسبة منخفضة جدا منها تناهز ١,٢ في المائة، بما يدل على استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في الأسواق العالمية.

١٤ - وعلاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان النامية غير الساحلية يعتمد بشدة في صادراته إلى عدد محدود من الأسواق على عدد قليل من الموارد المعدنية والمنتجات الزراعية

(ب) حسابات مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية باستخدام بيانات من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

المنخفضة القيمة – مما يجعلها سريعة التأثر بتقلب أسعار السلع الأساسية والطلب عليها. وقد نجم عن هذا الوضع اختلال متزايد في التجارة وتراجع مطرد في معدلات التبادل التجاري. ويزيد من حدة هذه المشكلة انخفاض القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية ووجود مواطن ضعف هيكلي لديها، مما يحد من قدرتها على أن تحقق قيمة مضافة مُجزية إلى صادراتها أو على تنويع صادراتها وأسواقها.

١٥ – وزادت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية بأكثر من الضعف، إذ ارتفعت من ١٢,٢ بليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥,٩ بليون دولار عام ٢٠١٢، وإن كان توزيعها غير متكافئ. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية ما يزيد على ٢٠ في المائة من الإنفاق الحكومي المركزي في ١٦ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية. وقد زادت مدفوعات المعونة من أجل التجارة إلى البلدان النامية غير الساحلية من ٣,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٥,٩ بليون عام ٢٠١٢. وقد ساعدت المعونة من أجل التجارة في تحسين تيسير التجارة وفي تطوير البنية التحتية المتصلة بالتجارة.

١٦ – ورغم إدماج برنامج عمل ألماتي نوعا ما في استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية، فإنه من الضروري إدماجه بشكل أفضل في الاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ومن الضروري مواجهة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في عقد التنمية الجديد ضمن إطار شامل بغية تمكينها من تحويل اقتصاداتها من الناحية الهيكلية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن الحيوي أيضا أن تنعكس بشكل واضح مصالح البلدان النامية غير الساحلية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذها بنجاح وتحقيق الاتساق داخل العمليات العالمية.

ثالثا – تجديد وتعزيز الشراكات من أجل التنمية

١٧ – يقوم برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية على أساس تجديد وتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائها في التنمية. ومن الضروري أيضا تعزيز الشراكات في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وبين القطاعين العام والخاص.

١٧ – فقرة بديلة. ويقوم برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية على أساس تجديد وتعزيز الشراكات بين: (أ) البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛ (ب) البلدان النامية غير الساحلية وشركائها في التنمية؛ (ج) البلدان النامية غير الساحلية

والمنظمات الدولية والإقليمية وعلى أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (د) وعلى أساس التعاون الثلاثي؛ (هـ) مع القطاع الخاص وسائر الأطراف المعنية.

١٨ - ومن الأمور البالغة الأهمية لتحقيق تحول هيكلي ونمو اقتصادي وتنمية مستدامين، توافر نظم فعالة للنقل العابر، وبذل جهود تعاونية قوية لتطوير البنية التحتية للنقل المتعدد الوسائط وأوجه الترابط فيما بينها، وتهيئة بيئة قانونية تمكينية ووجود ترتيبات مؤسسية، ووجود قيادة وطنية قوية للترتيبات التعاونية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وتؤدي الشفافية والإدارة السليمة وكفاءة الترتيبات المؤسسية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر دورا هاما جدا في تعزيز هذه الشراكة. لذا يتعين تعزيز التعاون على أساس المصالح المتبادلة لكل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر. ويلزم تكملة الجهود الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بتعبئة قوية للموارد، والتعاون التقني وتطويع التكنولوجيا وتعزيز القدرات، إلى جانب الارتقاء بمستوى التعاون وتعزيزه من جانب الشركاء في التنمية. والدعم المقدم على الصعيد العالمي ذو أهمية قصوى بالنظر إلى ضخامة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. كما ينبغي أن يكون للتعاون أو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي دورا مهما في التصدي بنجاح للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بالتحديد وتحقيق انضمامها إلى سلاسل القيمة العالمية.

١٨ - فقرة بديلة. ويتوقف تحقيق التحول الهيكلي وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية على وجود نظم فعالة للنقل العابر، وبذل جهود تعاونية قوية لتطوير البنية التحتية للنقل المتعدد الوسائط وأوجه الترابط فيما بينها، وعلى تعزيز بيئة قانونية تمكينية ووجود ترتيبات مؤسسية وقيادة وطنية قوية للترتيبات التعاونية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وتؤدي الشفافية والإدارة السليمة والترتيبات المؤسسية الفعالة في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر دورا هاما جدا في تعزيز هذه الشراكة. لذا يتعين تعزيز التعاون على أساس المصالح المتبادلة لكل من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر. ويتعين تكملة الجهود الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بتعبئة قوية للموارد، والتعاون التقني وتطويع التكنولوجيا وتعزيز القدرات، إلى جانب الارتقاء بمستوى التعاون وتعزيزه من جانب الشركاء في التنمية. علما بأن الدعم المقدم على الصعيد العالمي ذو أهمية قصوى بالنظر إلى ضخامة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن يكون للتعاون أو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي أيضا دورا مهما في التصدي بنجاح للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بالتحديد وتحقيق انضمامها إلى سلاسل القيمة العالمية.

١٩ - وينبغي تشجيع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة وغيرها من الجهات المانحة الجديدة والناشئة، على تقديم الدعم المالي والتقني لمساعدة تلك البلدان على معالجة مشاكلها واحتياجاتها في مجال النقل العابر معالجة فعالة. وسينفذ الشركاء في التنمية، من جانبهم، برنامج العمل هذا بإدماجه في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون، حسب الاقتضاء، وذلك سعيا إلى كفالة تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية.

١٩ - فقرة بديلة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان المانحة وغيرها من الجهات المانحة الجديدة والناشئة، أن تقدم الدعم المالي والتقني لمساعدة تلك البلدان على معالجة مشاكلها واحتياجاتها في مجال النقل العابر معالجة فعالة. ويشمل الشركاء في التنمية في هذا السياق، المؤسسات المالية والإنمائية، والمنظمات والوكالات المتعددة الأطراف، والبلدان المانحة. وينبغي للدعم المقدم من سائر الشركاء المحتملين في التنمية أن يراعي بشكل كامل ما يتسم به التعاون فيما بين بلدان الجنوب من طابع طوعي وتكميلي، وفقا لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب [القرار ٦٤/٢٢٢].

٢٠ - وستدعم البلدان النامية بما يتماشى مع قدراتها، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل هذا.

٢٠ مكررا - وفي هذا السياق، سيدمج الشركاء في التنمية برنامج العمل هذا في أطرهم وبرامجهم وأنشطتهم الوطنية المتعلقة بسياسات التعاون، حسب الاقتضاء، وذلك لكفالة تقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان النامية غير الساحلية بصورة معززة ومنتظمة ومحددة الأغراض.

٢١ - ويعد القطاع الخاص والمجتمع المدني من الجهات المعنية المهمة في هذا الصدد، إذ إن مساهمتها بالغة الأهمية لتنفيذ برنامج العمل هذا، بطرق من بينها الشراكات الشفافة والفعالة والخاضعة للمساءلة بين القطاعين العام والخاص.

٢٢ - وينبغي تشجيع المنظمات الدولية والإقليمية المنظمات الدولية والإقليمية، والجهات المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وغيرها من الأطراف المعنية على تقديم الدعم اللازم للمساعدة على تمكين البلدان النامية غير الساحلية من التغلب على التحديات التي تواجهها، وتطوير قدراتها للتمكن من إدخال تحولات هيكلية على اقتصاداتها. وثمة حاجة إلى تحسين إدارة النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وتعزيز اتساقها بما يضمن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في عمليات صنع القرار الخاصة بها، وفي وضع القواعد والأنظمة الدولية على نحو يتفق مع تطلعات البلدان النامية غير الساحلية ويراعيها مراعاة تامة.

رابعا - الأهداف

٢٣ - الهدف الرئيسي:

يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج العمل الجديد في توخي المزيد من الاتساق في تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وفي التصدي للتحديات التي تواجهها، والناشئة عن موقعها غير الساحلي وبُعدها وعما تجابهه من معوقات جغرافية، ومن ثم الإسهام في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر والفقر المدقع بتقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولارا في اليوم ليصل إلى صفر بحلول عام ٢٠٢٤، وذلك بهدف بلوغ معدل نمو سنوي لا يقل عن ٧ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في الفترة الممتدة إلى عام ٢٠٢٤، لوضع نظم فعالة للمرور العابر وتوسيع نطاقها، فضلا عن تطوير شبكة النقل، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتوسيع الروابط التجارية، وإجراء تحولات هيكلية، وإقامة تعاون إقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة بغية الحد من الفقر، وبناء القدرة على التكيف، وسد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة تلك البلدان على التحول في نهاية المطاف إلى بلدان مترابطة برا.

٢٤ - أهداف محددة:

(أ) كفالة/تعزيز الوصول إلى البحر والسفر منه دون عوائق وبكفاءة وفعالية من حيث التكلفة بجميع وسائل النقل، استنادا إلى مبدأ حرية المرور العابر والتدابير الأخرى ذات الصلة؛

(ب) تخفيض تكاليف المعاملات التجارية وتكاليف النقل، وتحسين الخدمات التجارية الدولية من خلال تبسيط وتوحيد القواعد والأنظمة، وذلك بغية زيادة القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية غير الساحلية، وتقليل تكاليف الواردات مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية السريعة والشاملة للجميع؛

(ج) تطوير شبكات البنية التحتية الملائمة في قطاع النقل العابر، واستكمال الوصلات الناقصة التي تربط بين البلدان النامية غير الساحلية؛

(د) التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الثنائية والإقليمية والدولية، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

(هـ) تعزيز النمو وزيادة المشاركة في التجارة العالمية، من خلال إحداث تحول هيكلي في ما يتصل بتعزيز تنمية القدرة الإنتاجية، وإضافة القيمة والتنويع وتقليل الاعتماد على السلع الأساسية؛

(و) تحسين وتعزيز الدعم الدولي المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية لتلبية الاحتياجات والتصدي للتحديات الناشئة عن افتقارها إلى السواحل بهدف القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

خامسا - أولويات العمل

الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها

- البنية التحتية للنقل
- البنية التحتية للطاقة
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

- التجارة الدولية
- تيسير التجارة

الأولوية ٤: التحول الاقتصادي الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية، وإضافة القيمة

الأولوية ٥: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

الأولوية ٦: المسائل الجديدة والناشئة

الأولوية ٧: وسائل التنفيذ

الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

٢٥ - تؤدي حرية المرور العابر وتوفير مرافقه دورا رئيسيا في التنمية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية. ومن الأهمية بمكان توفير سبل وصول تلك البلدان إلى البحر والسفر منه، وفقا للقانون الدولي المعمول به من أجل إدماجها إدماجا كاملا في النظام التجاري العالمي.

٢٦ - وينبغي تعزيز مواءمة وتبسيط وتوحيد القواعد والوثائق مع التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية بشأن النقل والمرور العابر والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. ولا ينبغي بأن تكون الأحكام الثنائية أقل تفضيلا من المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وفي أفضل الممارسات. وينبغي مواصلة الاستناد إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة في توجيه العمل في هذا المجال. ويتسم التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها بشأن سياسات وقوانين ولوائح المرور العابر الأساسية بأهمية قصوى لإيجاد حل فعال ومتكامل لمشاكل التجارة العابرة للحدود والنقل العابر. وينبغي تعزيز هذا التعاون على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على السواء. وتكتسي المشاركة الفعالة من جانب الجهات المعنية الرئيسية من القطاعين العام والخاص أهمية في تحسين عملية تيسير المرور العابر. ومن المهم تعزيز حرية تنقل الأشخاص بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر من خلال وضع وتنفيذ نظم مبسطة ومنسقة لتأشيرات السائقين العاملين في مجال النقل الدولي (البضائع والركاب).

٢٧ - الأهداف/الغايات المقترحة:

(أ) تحسين متوسط السرعة تقليل فترة السفر على طول الممرات من أجل السماح بنقل البضائع بسرعة تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر في كل ٢٤ ساعة بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) السعي إلى خفض متوسط الوقت المستغرَق على الحدود البرية/لأغراض التصدير والاستيراد بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ج) تحسين القدرة على التنقل المتعدد الوسائط بحلول عام ٢٠٢٤ لكفالة ألا تستغرق عمليات النقل الفعالة من السكك الحديدية وإلى الطريق البري وبالعكس أكثر من ثلاثة أيام، وألا تستغرق عمليات النقل من الميناء إلى السكك الحديدية و/أو الطريق البري أكثر من ستة أيام.

٢٨ - الإجراءات التي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر اتخاذها:

ينبغي بذل الجهود لتعزيز التعاون على أساس المصالح المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، من قبيل ما يلي:

(أ) النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة والتصديق عليها، أو الانضمام إليها والتصديق عليها؛

(ب) كفالة التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية والإقليمية والاتفاقات الثنائية ذات الصلة بالنقل العابر وتيسير التجارة، حسب الاقتضاء، وأيضا بغية تخفيض أسعار النقل والوقت الذي يستغرقه؛

(ج) تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات الوطنية المسؤولة عن مراقبة الحدود والضوابط والإجراءات الجمركية، ومع الوكالات المعنية في بلدان المرور العابر. وفي هذا الصدد، تُشَّجع بلدان المرور العابر على تبادل المعلومات مع البلدان النامية غير الساحلية بشأن أي تغيير في الأنظمة والإجراءات التي تحكم سياسات المرور العابر في أقرب وقت ممكن قبل دخولها حيز النفاذ، من أجل تمكين التجار والأطراف المهتمة الأخرى من الاطلاع عليها؛

(د) استحداث آلية ثنائية أو إقليمية فعالة، عند الاقتضاء، لمجابهة التحديات أو العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتجنب الإبقاء على ترتيبات ثنائية أو إقليمية تفرض حصصا أو قيودا كمية أخرى على المرور العابر الدولي، أو السعي إلى اعتمادها، أو اعتمادها؛

(هـ) تعزيز التبسيط والشفافية والمواءمة فيما يخص اللوائح القانونية والإدارية والشروط ذات الصلة بنظم النقل العابر، بجميع وسائط النقل العابر، بما فيها المعابر الحدودية، والخدمات القنصلية، والإجراءات الجمركية، وإزالة نقاط التفتيش الداخلية؛

(و) وضع نظم لوجستية فعالة، عن طريق المواءمة بين حوافز تحقيق الكفاءة في النقل وعمليات المرور العابر، وتعزيز المنافسة، والإنهاء التدريجي للممارسات المناهضة للمنافسة مثل التكتلات الاحتكارية ونظم الاصطفاف حيثما كان ذلك ممكنا؛

(ز) تعزيز إشراك رابطات أعمال النقل البري والمائي الداخلي والنقل بالسكك الحديدية في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبادل المعارف وتنفيذ مبادرات للتعاون في مجال المرور العابر وتطبق الممارسات التي حققت نتائج طيبة في مختلف مناطق العالم؛

(ح) التعاون على تبادل البيانات المتعلقة بالتجارة والنقل بغية إجراء معاملات عبر الحدود بمزيد من السرعة والكفاءة بتخفيض عدد الأيام والتكلفة والوثائق المطلوبة لهذه المعاملات؛

(ط) ينبغي لجميع البلدان النامية غير الساحلية أن تضع سياسات وطنية للمرور العابر على الصعيد الوطني، وتروج لها بهدف إنشاء لجنة وطنية تتولى مهام قيادية رفيعة المستوى ويشارك فيها جميع الجهات المعنية.

٢٩ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء في التنمية

(أ) توفير الدعم المالي والتقني المحسَّن، أو توفير الدعم التقني والدعم المالي حيثما أمكن للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل دعم تنفيذ أو تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بتيسير المرور العابر ودعم المبادرات التي تعزز التعاون في مجال المرور العابر وتخفض تكاليف المرور العابر وتضع ترتيبات لوجستية مرنة؛

(ب) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على وضع نظم مستدامة وفعالة ومتعددة الأطراف للنقل العابر تشمل الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، وتشجيع ودعم تبادل أفضل الممارسات ذات الصلة بالخبرات والسياسات والمبادرات؛

(ج) تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد، من خلال الدعم التقني والمالي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، على تنفيذ المبادرات التي تعزز التعاون في مجال المرور العابر.

الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها

٣٠ - يؤدي تطوير البنية التحتية دورا رئيسيا في خفض تكاليف التنمية في البلدان النامية غير الساحلية. ويتسم تطوير وصيانة البنية التحتية للنقل العابر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة بأهمية قصوى للبلدان النامية غير الساحلية من أجل خفض التكاليف التجارية المرتفعة وتحسين القدرة على المنافسة لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية.

البنية التحتية للنقل

٣١ - رغم التحسن الذي طرأ على البنية التحتية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية، لا تزال رداءة البنية التحتية المادية والثغرات الموجودة فيها تشكل عقبات رئيسية أمام إقامة

شبكات للنقل العابر تستوفي مقومات البقاء وتؤدي مهمتها على النحو المتوقع. وتشمل هذه الثغرات قصور البنية التحتية المادية في النقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والموانئ الجافة، والطرق المائية الداخلية، وخطوط الأنابيب، والنقل الجوي في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب قلة القواعد والإجراءات المتناسقة وقلة الاستثمار العابر للحدود وضعف مشاركة القطاع الخاص. ولا تزال الوصلات المادية التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بشبكة البنية التحتية الإقليمية للنقل دون مستوى التوقعات بكثير. ويتدنى الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية في ما يتعلق بالبنية التحتية ذات الصلة بالنقل بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى. وتحتاج الوصلات الناقصة إلى معالجة عاجلة، ومن الضروري الارتقاء بمستوى الطرق البرية والسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية على نحو يتسنى معه إقامة شبكات بنية تحتية محكمة وفعالة للنقل داخل البلد وعبر الحدود. ويتسم تحسين وصيانة المرافق القائمة بالأهمية البالغة. أما فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط، فتمثل السكك الحديدية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية التي تتكون صادراتها عادة من السلع الأساسية التي تشغل حيزا كبيرا. وينبغي الترويج للنقل بالسكك الحديدية حيثما يكون استخدامه قابلا للاستمرار وحيثما توجد بالفعل شبكة للسكك الحديدية.

٣٢ - وما زال حجم الموارد اللازمة للاستثمار في تطوير البنية التحتية وصيانتها يشكل تحديا كبيرا. إذ يتطلب إقامة تعاون دولي وإقليمي ودون إقليمي وثنائي بشأن مشاريع البنية التحتية؛ ورصد مخصصات أكبر في الميزانيات الوطنية؛ واستخدام المساعدة الإنمائية الدولية والتمويل المتعدد الأطراف استخداماً فعالاً من أجل تطوير البنية التحتية وصيانتها وتعزيز الدور الذي يقوم به القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، يتطلب أيضا استثمارات كبيرة في مجال بناء القدرات والإصلاحات القانونية والتنظيمية والسياساتية من أجل تهيئة بيئة تدعم قدرا أكبر من استثمارات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية. ومن المهم مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تنمية قدرتها على تجهيز مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق ورابحة، وعلى استكشاف آليات تمويل مبتكرة لتلك المشاريع، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيثما يكون ذلك مناسبا.

٣٣ - الغايات/الأهداف المقترحة

(أ) الزيادة الكبيرة والاستراتيجية/مضاعفة حصة البلدان النامية غير الساحلية من حيث طول الطرق الوطنية المعبدة بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) توسيع وتحسين البنية التحتية للسكك الحديدية كمجموعة بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ج) السعي لإكمال إنجاز ١٠٠ في المائة من الوصلات الناقصة في الطرق البرية والسكك الحديدية الإقليمية وشبكات النقل العابر بحلول عام ٢٠٢٤.

٣٤ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة لتطوير البنية التحتية وصيانتها تضم جميع وسائل النقل، وضمان تنسيقها بشكل جيد مع بلدان المرور العابر في مجالات تقاطع البنية التحتية للمرور العابر؛

(ب) التعاون على تعزيز نظم للمرور العابر تتسم بالاستدامة والقدرة على التكيف من خلال طرق منها: التحسين والصيانة المنتظمة، وإنشاء ممرات على طول طرق المرور العابر الرئيسية، وإنشاء معابر حدودية ذات منفذ واحد، وتعزيز وفورات الحجم في نظم النقل من خلال تطوير النقل المتعدد الوسائط، وإنشاء الموانئ الجافة أو مستودعات الحاويات الداخلية، وإنشاء مرافق لنقل البضائع من سفينة إلى أخرى، وما شابه ذلك من المراكز اللوجستية؛

(ج) العمل على مواءمة مقاييس السكك الحديدية مما يسهم في تيسير التواصل الإقليمي، حيثما أمكن ذلك، وتطوير قدرات إعادة التحميل، والتوسع في برامج التدريب وبرامج تبادل الموظفين بين شبكات السكك الحديدية؛

(د) تعزيز نظام للتراخيص متعدد الأطراف للنقل البري، والسعي من أجل تنفيذ نظام ثنائي بدون تراخيص للنقل البري، وتوسيع نظام الحصص المتعددة الأطراف بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

(هـ) ينبغي تحرير خدمات النقل البري على كل من الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

(و) التشجيع على تطوير المراكز اللوجستية الدولية؛

(ز) تخصيص حصة أكبر من الاستثمارات في القطاع العام لتطوير البنية التحتية ويدعم ذلك، عند الاقتضاء، المساعدات المالية والاستثمارات المتأتية من الشركاء في التنمية والقطاع الخاص؛

(ح) وضع السياسات والأطر التنظيمية اللازمة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية وتهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(ط) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية للنقل وصيانتها واستدامتها؛

(ي) تعزيز الجسور الرقمية من أجل ربط الدعامات الوطنية كي يتسنى للبلدان البعيدة عن الكابلات البحرية أيضا الحصول على ترددات عريضة النطاق بأسعار معقولة وكي يصبح في إمكانها توسيع نطاق الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع الخدمات ذات الصلة من أجل تيسير الحصول على خدمات ميسورة التكلفة وعالية الجودة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(ك) إنشاء شبكات للنقل البري الداخلي، بما في ذلك البنى التحتية الفرعية مثل الطرق الصالحة في جميع الأحوال الجوية، وهياكل دعم السكك الحديدية وضفاف الأنهار التي تضمن سلامة الطرق والسكك الحديدية، وتعمل على إشراك قطاع الأعمال التجارية المحلية في هذه الخدمات على امتداد الطرق السريعة وشبكات السكك الحديدية، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء ممرات تنمية على طول الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية المستخدمة للمرور العابر.

٣٥ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء في التنمية:

(أ) توفير مستوى أعلى من الدعم المالي والتقني لتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات القطاعية والإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، نظراً إلى أن تطوير النقل يظل يشكل تحديا أساسيا؛

(ب) العزم على تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل تبادل الخبرات بشأن تطوير النقل العابر؛

(ج) تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية على تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل الاستثمار في تطوير قطاع النقل على النحو الملائم؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية في استكمال الوصلات الناقصة في شبكات الطرق وخطوط السكك الحديدية.

البنية التحتية للطاقة

٣٦ - تمثل البنية التحتية للطاقة عاملاً حيويا لتعزيز القدرة الإنتاجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة. وهي هامة أيضا من أجل تحديث تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، ونظم المرور العابر، والتقليل من حالات التأخير. ويجري التأكيد على أهمية مبادرة الطاقة المستدامة للجميع التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة. وفي هذا السياق فإن الجهود الإقليمية، بما في ذلك إنشاء شبكات إقليمية للطاقة المتجددة ومراكز لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، ستكون مهمة وينبغي دعمها.

٣٧ - الغاية المقترحة:

التمكن بحلول عام ٢٠٢٤ من توسيع البنية الأساسية وتحسينها، حسب الاقتضاء، من أجل الإمداد بخدمات الطاقة الحديثة والمتجددة ونقلها وتوزيعها في المناطق الريفية والحضرية، وذلك بهدف مضاعفة إمدادات الطاقة الأولية للفرد في البلدان النامية غير الساحلية.

٣٨ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر:

(أ) تعزيز تعاونها على تشجيع تجارة الطاقة العابرة للحدود والمرور العابر للطاقة عن طريق مد خطوط نقل الطاقة إلى البلدان الأخرى؛

(ب) ينبغي أن تضع البلدان النامية غير الساحلية سياسة وطنية متعلقة بالطاقة لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة الحديثة الموثوقة للنهوض إلى حد كبير بالقدرات في مجال الإنتاج والتجارة والتوزيع وبهدف كفالة حصولها جميعا على الطاقة، وإحداث تحولات في اقتصاداتها.

٣٩ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء في التنمية:

(أ) تعزيز الدعم المالي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية لتنمية قطاع الطاقة وفقا لأولوياتها الوطنية؛

(ب) تيسير استثمار القطاع الخاص والاستثمارات التي تقدمها المصارف الإنمائية الإقليمية والدولية، بما في ذلك تهيئة البيئة المواتية لاستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية ونقل التكنولوجيا.

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٠ - تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي الشامل للجميع بزيادة الإنتاجية في جميع القطاعات؛ وتيسير توسع الأسواق إلى ما وراء الحدود من أجل تحقيق وفورات الحجم؛ وخفض التكاليف وتيسير الحصول على الخدمات والمعلومات عن طريق الوسائط العالمية مثل الإنترنت، مما يسهم في تعزيز المشاركة في الإدارة والمساءلة والشفافية.

بيد أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات شديدة في مواكبة متطلبات النشر الضروري للبنية التحتية وكفالة التطور الملازم لذلك في أطر السياسات. فتكاليف الاتصالات العريضة النطاق، كحصة من الدخل القومي الإجمالي، هي أعلى بكثير في البلدان النامية غير الساحلية منها في البلدان الساحلية الواقعة بالقرب من كابلات الاتصالات البحرية. وبسبب صغر حجم أسواقها، فإن عدم وجود بيئة تنظيمية منسقة على الصعيد الإقليمي يعد أيضا عائقا كبيرا أمام خفض تكلفة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة تغطيتها الجغرافية.

٤١ - الغايات المقترحة:

(أ) ينبغي أن تسعى جميع البلدان النامية غير الساحلية إلى تعميم سياسة الاتصالات العريضة النطاق بحلول عام ٢٠٢٤، وإلى تنسيق الأطر القانونية والتنظيمية التي تقوم عليها هذه السياسة؛

(ب) تشجيع الوصول المفتوح والحر إلى شبكة الإنترنت للجميع.

٤٢ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر:

(أ) العمل معاً من أجل تحديث مرافق المرور العابر والنقل، والجمارك والمرافق الحدودية الأخرى بالاستفادة الكاملة من قدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(ب) مواصلة تحسين ومواءمة الأطر القانونية والتنظيمية؛

(ج) ينبغي أن تضع البلدان النامية غير الساحلية سياسة وطنية متعلقة بالاتصالات العريضة النطاق بهدف تحسين الوصول إلى كابلات الألياف الضوئية الدولية ذات القدرات العالية والشبكات الأساسية ذات النطاق الترددي العريض؛

(د) ينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى النهوض بقطاع الخدمات عن طريق تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجها في جميع المجالات ذات الصلة من أجل تعزيز القدرة على المنافسة، والابتكار وعدم الإقصاء، وذلك لتقليص وقت العبور وتكاليفه وتحديث مرافق المرور العابر والجمارك الخاصة بها.

٤٣ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء في التنمية:

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني المحسَّن إلى البلدان النامية غير الساحلية لتشجيع سياستها الوطنية في مجال الاتصالات العريض النطاق، وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة للاتصالات العريضة النطاق، ولا سيما فيما يتعلق بالربط مع مرافق النقل العابر والحدود؛

(ب) بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية على استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، بما في ذلك التكنولوجيا الساتلية بوسائل ميسورة الكلفة، ودعم نشر طرق أرضية فائقة السرعة للمعلومات وبنية تحتية لتكنولوجيا النطاق العريض، من أجل تعزيز سبل الوصول وتيسير كلفتها؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى تيسير الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا ذات الصلة، وفقا لشروط متفق عليها بصورة متبادلة من أجل تطوير البنية التحتية وصيانتها واستدامتها؛

(د) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية بغرض التصدي للتحديات المتمثلة في بعدها عن الأسواق الدولية وعدم ترابط البنية التحتية.

الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التبادل التجارة

التجارة الدولية

٤٤ - تواجه السلع التي تنتجها البلدان النامية غير الساحلية تكاليف نقل إضافية، مما يضعف قدراتها على المنافسة، ويقلل من الإيرادات التي يحققها المنتجون في البلدان النامية غير الساحلية، ويجري التعويض عن ذلك عادة بالتقليص من دخل المنتجين. ولا يزال هيكل صادرات البلدان النامية غير الساحلية يتسم بالاعتماد على عدد محدود من المنتجات المخصصة للتصدير، ولا سيما الموارد الزراعية والمعدنية. وينبغي إعطاء الأولوية لسياسات وتدابير يدعمها الشركاء في التنمية وتهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج والتصدير في البلدان النامية غير الساحلية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتنافسية من أجل الاستفادة الكاملة من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٥ - ومع تزايد الترابط بين التجارة العالمية والاستثمار والإنتاج، أصبحت سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي تستأثر بحصة متزايدة من التجارة الدولية. ولم تتمكن البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على كل من الصعيد الإقليمي والعالمي. ويتيح الارتباط بسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي فرصة للبلدان النامية غير الساحلية لتحقيق المزيد من الاندماج في الأسواق العالمية، وزيادة قدرتها على المنافسة، ويتيح لها أن تغدو حلقات هامة في سلسلة الإنتاج والتوزيع.

٤٦ - وتشكل الخدمات عناصر تمكينية هامة للتجارة في السلع ولمشاركة فعّالة في التجارة الدولية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي. وتعزز الخدمات المتسمة

بالكفاءة الإنتاجية وتحد من تكاليف الأعمال التجارية وتشجع على إيجاد فرص للعمل. وينبغي دعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل زيادة حصة الخدمات في اقتصاداتها وفي صادراتها، بوسائل منها السياسات التمكينية.

٤٧ - ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لتهميش البلدان النامية غير الساحلية ضمن النظام التجاري الدولي في ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. ولقد تم الإقرار دوليا بأهمية وصول صادرات البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، إلى جميع الأسواق بشكل معزز وقابل للتنبؤ به. ووفقا للالتزامات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري، وبخاصة الفقرتان ١٣ و ١٦ منه، ولقواعد منظمة التجارة العالمية، وجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، بما في ذلك المفاوضات بشأن الحصول على السلع الزراعية وغير الزراعية، ينبغي إيلاء كل الاهتمام لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ونظرا لنمو التجارة المتزايد فيما بين بلدان الجنوب تمثل بلدان نامية أخرى وجهات تصديرية هامة تقصدها منتجات البلدان النامية غير الساحلية، ومصادر حيوية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٨ - وينبغي أن يواصل النظام التجاري المتعدد الأطراف بذل جهود لوضع المزيد من القواعد الملائمة والموجهة نحو السوق. وقد اعتمد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتفاق تيسير التجارة الذي يوضّح ويحسّن المواد الخامسة والثامنة والعاشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ بهدف مواصلة التعجيل بنقل السلع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك السلع العابرة. ويشمل الاتفاق أيضا أحكاما هامة بشأن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات التي ستساعد البلدان النامية غير الساحلية على تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالاً. وللاتفاق أهمية في زيادة تيسير الأنشطة التجارية للبلدان النامية غير الساحلية وينبغي تنفيذه على سبيل الأولوية. ومن ثم، تمت الدعوة إلى التعجيل ببدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة بشكل نهائي، وحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على التصديق على الاتفاق لكفالة سريانه في عام ٢٠١٥ وتنفيذه وفقا للأحكام الواردة فيه.

٤٩ - الغايات المقترحة:

(أ) زيادة حصة البلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة في التجارة العالمية بهدف مضاعفة حصة صادرات تلك البلدان ضمن الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) زيادة القيمة المضافة والمكونات المصنعة في صادرات البلدان النامية غير الساحلية، زيادة كبيرة من أجل تنويع أسواق صادراتها ومنتجاتها بهدف تخفيض النسب الحالية لتركيز سوق الصادرات إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ج) مواصلة تعزيز الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المجاورة في المنطقة وتوخّي تحقيق زيادة تدريجية في حصة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة فيما بين بلدان المنطقة إلى ٤٠ في المائة من مجموع حجم التجارة بحلول عام ٢٠٢٤,

٥٠ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) وضع استراتيجية تجارية وطنية على أساس المزية النسبية والفرص الإقليمية والعالمية؛

(ب) إدماج السياسات التجارية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ج) تهيئة بيئة أفضل للأعمال التجارية بغية مساعدة الشركات المحلية على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

(د) التشجيع على وضع سياسات تساعد الشركات المحلية وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوفاء بالمعايير الدولية؛

(هـ) الاستفادة التامة من الترتيبات التجارية التفضيلية الثنائية والإقليمية بهدف توسيع نطاق التكامل الإقليمي والاندماج العالمي؛

(و) السعي إلى وضع أنظمة فعّالة في مجال تحرير الخدمات بما يفضي إلى تحقيق التنمية؛

(ز) تنفيذ سياسات وتدابير رامية إلى تحقيق زيادة كبيرة في التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات وإضافة القيمة.

٥١ - الإجراءات التي تتخذها بلدان المرور العابر النامية:

(أ) تعزيز الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية والتجارية في تلك البلدان، وتقديم الدعم لها للمشاركة في الترتيبات التجارية الإقليمية؛

(ب) ينبغي أن تجري بلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية دراسات بشأن اللوجستيات التنافسية والتكاليف اللوجستية بالاستناد إلى المنهجيات المعترف بها دولياً؛

(ج) ضمان تحسين وصول المنتجات الواردة من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق من دون أي حواجز غير جمركية.

٥٢ - الإجراءات التي يتخذها الشركات في التنمية:

(أ) توفير مستوى محسّن من المساعدة التقنية المتصلة بالمالية والتجارة إلى البلدان النامية غير الساحلية، وللجهود التي تبذلها من أجل تنويع صادراتها، وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية والمشاركة الفعّالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي عمليات واتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

(ب) معالجة التدابير غير الجمركية، وتقليص الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة، أي التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أو إزالة هذه الحواجز؛

(ج) ينبغي أن تنهض البلدان النامية غير الساحلية والشركاء في التنمية بتحسين إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الدولية بتقوية مؤسسات دعم التجارة؛ وتعزيز القدرة التنافسية التجارية؛ وإقامة أحياز للحوار بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز التدريب المهني وبناء القدرات؛ وإنشاء روابط بين الأسواق عن طريق منابر التواصل بين المؤسسات؛

(د) تعزيز نشر التكنولوجيات المناسبة السليمة بيئياً واستيعابها بناء على أحكام وشروط يتفق عليها، بوسائل منها الاستثمارات أو المشاريع التعاونية الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تيسير التجارة

٥٣ - لا تزال الحواجز غير المادية وحالات التأخير وأوجه القصور المرتبطة بالمعابر الحدودية والموانئ، بما في ذلك الإجراءات الجمركية والمتطلبات المتعلقة بالوثائق وقصور الخدمات اللوجستية وضعف المؤسسات والافتقار على نطاق واسع إلى القدرات البشرية والإنتاجية، أموراً تجعل تكاليف النقل مرتفعةً. وهي في صميم استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن يكون لمواصلة تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية وإجراءات النقل العابر وشكلياتها والشفافية والفعالية في إدارة الحدود وتنسيق عمل الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود أثر ملموس مباشر على تخفيض تكلفة ممارسة البلدان النامية

غير الساحلية للتجارة وعلى تحفيز قيامها بذلك على نحو أسرع وأكثر تنافسية. ومن شأن زيادة تيسير التجارة أن يساعد تلك البلدان في سعيها إلى تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من المنتجات والخدمات.

٥٤ - وإن بناء القدرات البشرية والمؤسسية غير كاف في البلدان النامية غير الساحلية في العديد من المجالات، بما في ذلك المؤسسات الجمركية والحدودية ووكالات النقل العابر، وعملية التفاوض التجاري مما يؤدي إلى انعدام الفعالية في التنفيذ. علماً بأن تقديم المساعدة التقنية على أساس الأولوية، وعلى نحو كاف ومضمون، وتحسين الخدمات اللوجستية ذات الصلة بالتجارة والمرور العابر يكتسي أهمية بالغة من حيث تمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة الكاملة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاستفادة منها، وكفالة فعالية تنفيذ السياسات والأنظمة الرامية إلى تيسير النقل والتجارة وتنويع قاعدة صادراتها. ينبغي إيلاء اعتبار خاص للقدرات والاحتياجات الفردية للبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بتوفير التعاون التقني وتقديم المساعدة المالية من أجل تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٥٥ - الغايات المقترحة:

(أ) تبسيط إجراءات عبور الحدود وتنظيمها بهدف الحد من حالات التأخير في الموانئ والحدود بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٤. وينبغي على وجه الخصوص، تبسيط متطلبات العبور الدولي وتقليصها بغرض توطيد مفهوم التداول الحر في جميع مراحل إجراءات المرور العابر؛

(ب) خفض تكاليف المعاملات بنسبة ٥٠ في المائة عن طريق تحسين تسهيلات المرور العابر وكفاءته؛

(ج) إنشاء ''مراكز حدودية ذات منفذ واحد'' في جميع ممرات المرور العابر بحلول العقد المقبل؛

(د) كفالة نشر جميع أنظمة المرور العابر وشكلياته وإجراءاته، وتحديثها وفقا لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

٥٦ - الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) إنشاء لجان وطنية معنية بتيسير التجارة أو تعزيزها، حسب الاقتضاء، بمشاركة جميع الأطراف المعنية الرئيسية، بما في ذلك القطاع الخاص؛

(ب) تعزيز مبادرات تيسير التجارة من قبيل عمليات التفتيش عند منفذ واحد وتنفيذها، وفحص الوثائق في شبّاك واحد، وإجراءات المدفوعات بالوسائل الإلكترونية، وتحقيق الشفافية، وتحديث المراكز الحدودية والخدمات الجمركية، ضمن إجراءات أخرى؛

(ج) التنفيذ الفعّال لنظام الإدارة المتكاملة للحدود، والسعي إلى إنشاء مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد مع البلدان غير الساحلية و/أو بلدان المرور العابر النامية المجاورة بما يمكّن من المعالجة المشتركة للمتطلبات القانونية والتنظيمية ابتغاء تقليص الوقت اللازم للتخليص الجمركي على الحدود مع الانتفاع الكامل بأدوات تيسير التجارة التي وضعتها المنظمات الدولية من أجل بناء القدرات المحلية؛

(د) ضمان التمثيل الكامل والشامل للقطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص ورابطات شركات النقل، في مبادرات تيسير التجارة وفي السياسات، ووضع ما يلزم من سياسات وأطر تنظيمية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

٥٧ - الإجراءات التي تتخذها بلدان المرور العابر النامية:

(أ) ضمان وضع مبادرات تيسير التجارة، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية وتنفيذها بالتعاون مع البلدان النامية غير الساحلية في جميع المجالات ذات الصلة؛

(ب) العمل على تحقيق المزيد من المواءمة والتبسيط والتوحيد للقواعد والوثائق وإجراءات عبور الحدود والإجراءات الجمركية، وتعزيز التآزر والتعاون عبر الحدود بين مختلف الوكالات الجمركية ووكالات عبور الحدود؛ وتعزيز استخدام العمليات الإلكترونية (عمليات المعاملات الإلكترونية) والإقرارات الجمركية المقدمة قبل الوصول ونظم التفتيش القائمة على إدارة المخاطر للحد من عمليات التفتيش الفعلية والنظم التي تمكن الأشخاص المأذون لهم الذين يستوفون المعايير المنصوص عليها من الاستفادة من الإجراءات المبسَّطة؛ وتحسين الشفافية وإمكانية التنبؤ والاتساق في الأنشطة الجمركية؛ وتعزيز التعاون بين الوكالات الجمركية وغيرها من الوكالات الحكومية، وإنشاء مراكز حدودية ذات منفذ واحد، وعمليات مشتركة للمراقبة الجمركية والتفتيش في المواقع الحدودية وغير ذلك من أشكال الإدارة المتكاملة للحدود على الحدود مع البلدان النامية غير الساحلية؛

(ج) تشجيع تبادل أفضل الممارسات في مجالات إدارة الجمارك والحدود والممرات وتنفيذ سياسات تيسير التجارة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك في أوساط القطاع الخاص؛

(د) الانتفاع الكامل بأدوات تيسير التجارة التي وضعتها المنظمات الدولية من أجل بناء القدرات المحلية وضمان عدة أمور منها النقل الآمن والموثوق عبر الحدود، والتنفيذ الفعّال لما هو قائم من المعايير الدولية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمرور العابر الجمركي، وسلامة سلاسل النقل وأمنها؛

(هـ) ضمان الشفافية في المعابر الحدودية وفي الجمارك وقواعد وأنظمة النقل العابر ورسومه وتكاليفه، وتخصيص معاملة غير تمييزية ضماناً لحرية المرور العابر لسلع البلدان النامية غير الساحلية.

٥٨ - الإجراءات التي يتخذها الشركاء في التنمية:

(أ) ينبغي أن يقدّم الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية المتخصصة المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجال تيسير التجارة وفقا لاتفاق منظمة التجارة العالمية الذي اعتمد في بالي، وذلك، لتعزيز التنفيذ الفعّال والسريع لجميع الأحكام ذات الصلة من الاتفاق؛

(ب) دعم الأنشطة، بما في ذلك تيسير التجارة الرامية إلى تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والجمارك وما يتعلق بذلك من بناء قدرات الموارد البشرية المعنية، وتعميم تلك الإجراءات وتوحيدها ومواءمتها؛ وإدماج نظم الإدارة القائمة على مواجهة المخاطر وغيرها من نُهُج إدارة الحدود في عمليات التفتيش والتخليص على الحدود؛ ودعم تصميم وتنفيذ النظم الآلية والتكنولوجيات من أجل تيسير التجارة، بما في ذلك نظم الدفع الإلكترونية والبوابات التجارية الإلكترونية الوطنية، ونظم النافذة الواحدة، واللجان الوطنية لتيسير التجارة؛

(ج) تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتيسير التجارة، وتيسير تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ نظم ضمان المرور العابر الجمركي المتعددة البلدان، إما بتنفيذ اتفاقات النقل العابر الدولية وإما بتطبيق الاتفاقات الإقليمية التنفيذية؛

(د) تعزيز بناء القدرات البشرية، بما في ذلك برامج تدريب وكلاء القطاعين الخاص والعام، ضمن آخرين، في مجالات الجمارك والتخليص الجمركي على الحدود والنقل. وينبغي أيضا أن تقدم المنظمات الدولية الدعم للبلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها على تقييم احتياجاتها المتعلقة بتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة ومؤازرتها في تنفيذ تدابير تيسير التجارة ذات الصلة.

الأولوية ٤: التحول الاقتصادي الهيكلي وتنمية القدرات الإنتاجية وإضافة القيمة

٥٩ - ما فتئت إضافة القيمة من الزراعة والصناعة التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية تتقلص[ج]، ولا تزال تعتمد على تصدير عدد قليل من السلع الأساسية التي تكون في كثير من الأحيان ذات قيمة مضافة منخفضة (بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٢، الفقرة ١٢). ولذا فمن المهم أن تتخذ البلدان النامية غير الساحلية التدابير التي يمكن أن تعزز التحول الهيكلي والاقتصادي القادر على الحد من الآثار السلبية لمساوئ موقعها الجغرافي والصدمات الخارجية، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل، وتؤدي في نهاية المطاف إلى سرعة النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. فزيادة القيمة المضافة والتنويع الاقتصادي يشكلان العنصرين الأساسيين للتحول الاقتصادي الهيكلي. ولا يقل عن ذلك أهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية.

٦٠ - ويمكن لتحسين قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجال الصناعة التحويلية - بما في ذلك مشاركتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية - أن يحقق الهدف الثلاثي المتمثل في إنشاء وظائف ذات أجور أفضل، وزيادة الإيرادات، والحد من تركيز الجزء الأكبر من صادراتها على المواد الأولية. وبالنظر إلى عقبة الموقع الجغرافي، فإن ارتفاع قيمة الصادرات وزيادة صادرات المواد المنخفضة الحجم يكتسيان أهمية بالغة بوجه خاص. وفي هذا السياق، من لمهم إيلاء العناية اللازمة لتطوير قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات، بما في ذلك قطاعات السياحة والشؤون المالية وتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات.

٦١ - تؤدي الزراعة دورا بالغ الأهمية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، سواء في تعزيز الأمن الغذائي أو بوصفها نشاطا اقتصاديا رئيسيا بالنسبة للكثير من السكان. وترتبط تنمية الزراعة المستدامة ارتباطا مباشرا بالقضاء على الفقر والجوع، والتنمية الشاملة للجميع، وتمكين المرأة، وتنويع الإنتاج، والقدرات في مجال تصنيع المنتجات الزراعية. ويواجه القطاع الزراعي في البلدان النامية غير الساحلية تحديات مؤثرة تشمل عدم كفاية الاستثمار في البنى التحتية المادية (مثل الطرق والاتصالات والري)، والتكنولوجيا الرامية إلى معالجة ما تعاني منه هذه البلدان من ظروف وأوجه ضعف جغرافية محددة. ويقتضي دور الزراعة الهام في البلدان النامية غير الساحلية وتراجع إضافة القيمة والإنتاج الغذائي، اتخاذ إجراءات عاجلة، تشمل

(ج) تقلصت إضافة القيمة من الزراعة من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١١. وخلال الفترة نفسها، تقلصت إضافة قيمة من الصناعة التحويلية من نسبة الذروة البالغة ١٨ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٢ في المائة في عام ٢٠١١ (A/68/157، الفقرة ٦).

تحسين نظم الإنتاج والتسويق، وإتاحة فرص الحصول على التمويل للمجتمعات الريفية بما في ذلك النساء الريفيات، ونشر التكنولوجيات المبتكرة.

٦٢ - وينطوي قطاع الخدمات على إمكانات كبيرة لإيجاد فرص للعمل والتنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في البلدان النامية غير الساحلية نظرا لأنه أقل تأثرا بالبُعد الجغرافي ويمكن أن يسهم في تعزيز التجارة والتنمية. وتمثل السياسات الرامية إلى تنويع صادرات البلدان النامية غير الساحلية واقتصاداتها لصالح المنتجات والخدمات الصغيرة الحجم والمضيفة للقيمة، من قبيل السياحة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات النقل والخدمات المالية والمصرفية، عنصرا بالغ الأهمية في تخفيض تكاليف التجارة والحد من تعرضها للصدمات، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن لقطاع الخدمات الإنتاجية أثرا إيجابيا على قطاعات اقتصادية أخرى، مما يتيح للبلدان تخطي مراحل عديدة للتصنيع.

٦٣ - ويضطلع قطاع العلم والتكنولوجيا والابتكار بدور بالغ الأهمية في التخفيف من وطأة الفقر وإيجاد فرص عمل وتحقيق التنمية السريعة في البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما من أجل تحقيق التحول الهيكلي وكذلك تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ومن المهم أن تحصل البلدان النامية غير الساحلية على التكنولوجيا الجديدة، وأن تتاح لها الفرصة لنقل المعارف والاستفادة من الخبرات الأخرى. ومن الضروري الأخذ بسياسات وطنية مؤاتية وتلقي الدعم الدولي لتيسير سبل الحصول على التكنولوجيات المتعلقة بنظم النقل العابر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشجيع على نقل تلك التكنولوجيات. وللاستثمار المباشر الأجنبي والتعاون الدولي دور رئيسي في نقل هذه التكنولوجيات وتطويرها. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تشجع الاستثمار في العلم والابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

٦٤ - ويسهم القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وكذلك الأفراد، في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال بناء القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص للعمل اللائق، وتشجيع الابتكار وتنويع الاقتصاد والمنافسة الاقتصادية. ومن شأن هذا الأمر أن يسفر بدوره عن تحقيق الكفاءة ومستويات أعلى من الإنتاجية وإيرادات صرف العملات والدخل المتأتي منها. وفي البلدان النامية غير الساحلية، يشارك القطاع الخاص، بما في ذلك التجار ووكلاء الشحن وشركات التأمين وشركات النقل، مشاركة فعالة في الأنشطة المتعلقة بتسيير المرور العابر والتجارة، فهو يشكل مصدرا للإيرادات الضريبية والاستثمار المحلي وشريكا في الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمول القطاع

الخاص مبادرات البحث والتطوير، ويغذي الابتكار ويدعمه، ويساعد على تكييف التكنولوجيات الجديدة، كما يمكن أن يساهم في تحقيق تحول هيكلي. وتؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورا هاما في تطوير البنى التحتية. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبة كبيرة من القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، وهي القوى المحركة لاقتصاداتها.

٦٥ - الغايات المقترحة:

(أ) عكس اتجاه التدهور في إضافة القيمة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة بهدف تحقيق نمو إيجابي بحلول عام ٢٠٢٤؛

(ب) زيادة التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في السنوات العشر المقبلة.

٦٦ - الإجراءات التي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية اتخاذها:

(أ) وضع استراتيجية لتحقيق تحول هيكلي ترمي إلى تحسين العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتنويع الصادرات، وتعزيز الإنتاجية والكفاءة والقدرة على المنافسة في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات، بما في ذلك السياحة؛

(ب) تشجيع الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة واستخدام التكنولوجيا، وتشجيع إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص تكون قادرة على معالجة القيود المعروفة التي تواجه التنمية الزراعية وتنمية الخدمات والتنمية الصناعية؛

(ج) بناء كتلة حرجة من القدرات الإنتاجية العملية التنافسية في قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات بهدف تحسين تسخير الإمكانات التجارية وتحقيق النمو الحافل بفرص العمل والتنمية الاقتصادية المستدامة؛

(د) تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمار في البذور والأسمدة والبنى التحتية للري والنقل وكذلك الاستثمار في الأسواق، مع الحرص في الوقت نفسه على معالجة تدهور الأراضي والجفاف والتصحر؛

(هـ) التركيز على اجتذاب واستبقاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تبدي قيمة مضافة أكبر والتي تتسم بقوة سلاسل المعلومات والمواد والتدفقات المالية وسلاسل التوزيع؛

(و) دعم المجتمعات الرعوية المحلية وصغار المزارعين، بما في ذلك الريفيات، للانتقال تدريجيا نحو المنتجات ذات القيمة المرتفعة، مع التركيز على الوصول إلى الموارد

الإنتاجية بما في ذلك التكنولوجيات القائمة على المعرفة المتخصصة المتصلة بالأراضي، والمساعدة المالية والتقنية مع إيلاء الاهتمام لأمور منها التخصص والميزة النسبية وظروف السوق والبنى التحتية؛

(ز) اتخاذ تدابير ترمي إلى تحديث قطاع الخدمات من خلال تعزيز الروابط بين وكلاء الوساطة المالية والصناعات الإبداعية والأعمال التجارية والخدمات القانونية والتقنية؛

(ح) تعزيز الاستثمارات في إيجاد حلول ابتكارية حديثة وفعالة من حيث التكلفة ويمكن تكييفها محليا مع التركيز على قطاعات من قبيل الزراعة، والنقل، والمعلومات والاتصالات والمالية، والطاقة، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم؛

(ط) إنشاء تجمعات صناعية، من قبيل مناطق تجهيز الصادرات، ومراكز التفوق الإقليمية بغية تعزيز شبكات المعارف وتوطيد علاقات الترابط بين الشركات؛

(ي) إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص، وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المهمة لإيجاد فرص عمل؛ وتنمية القطاع الإنتاجي؛ وإتاحة التمكين الاقتصادي، بما في ذلك تمكين المرأة، والحد من الفقر؛

(ك) وضع سياسة صناعية لدعم تعزيز القطاع الخاص، ولا سيما تحسين فرص الحصول على الموارد المالية، وتنمية القدرات البشرية الملائمة، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية الداعمة للاقتصاد؛

(ل) تعزيز وضع سياسة منافسة فعالة، حسب الاقتضاء، تدعم النشاط التجاري وتزيد من تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الداعم، وتهيئة الظروف الخاصة بالاقتصاد الكلي والنظم التي يمكن أن تيسر تنمية القطاع الخاص.

٦٧ - الإجراءات التي ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذها:

(أ) تقديم دعم مالي وتقني معزز لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بهدف الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والتنمية الزراعية المستدامة، وإضافة القيمة، وإيجاد فرص عمل؛

(ب) المساهمة في التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية، وفي تبادل التكنولوجيات المبتكرة والمعارف العلمية والدراية التقنية وأفضل الممارسات؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين نوعية وكمية إنتاجها الزراعي والصناعي، وشبكات الأمان الخاصة بالغذاء والدخل فيها، وفرصها للوصول إلى الأسواق، وفرص التمويل والتأمين فيها وأدواتها الأخرى لتخفيف المخاطر؛

(د) تزويد البلدان النامية غير الساحلية بالدعم التقني الذي من شأنه أن يمكنها من المضي في تحقيق الشراكات الفعالة اللازمة لبناء القدرات، وتحقيق الاستدامة وتعزيز الجودة، إضافة إلى التنمية القطاعية، بما في ذلك السياحة. وينبغي على وجه الخصوص، للشركاء في التنمية تقديم الحوافز والحيز السياساتي بما من شأنه تشجيع ودعم شركات هؤلاء الشركاء في مجال إقامة وجود تجاري لها في البلدان النامية غير الساحلية وإقامة روابط تعاونية مع الشركات الموجودة في البلدان النامية غير الساحلية؛

(هـ) تقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل دعم البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى بناء القدرة على التكيف، وتطوير القدرة على التصدي بفعالية للصدمات الخارجية، بما في ذلك تدابير الحماية الاجتماعية، وتنويع المنتجات والأسواق وغيرها من استراتيجيات التخفيف؛

(و) دعم إنشاء حاضنات للتكنولوجيا ومؤسسات بحوث في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك التفعيل الكامل لمراكز الفكر في البلدان النامية غير الساحلية؛

(ز) تشجيع شركاتها على تطوير التعاون مع البلدان النامية غير الساحلية بهدف تعزيز وتدعيم تطوير قطاعات الخدمات لديها؛

(ح) دعم البلدان النامية غير الساحلية في التصدي للشواغل الخطيرة المتعلقة بالعقبات المحددة المتصلة بجانب العرض.

الأولوية ٥: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٦٨ - يشكل التعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر شرطا لازما لتحسين الربط في مجالات النقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويترتب على توافر البنى التحتية والسياسات التجارية والتنظيمية والاستقرار السياسي في بلدان الجوار انعكاسات قوية على التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية. والتكلفة التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية من أجل الوصول إلى الأسواق لا تتوقف فقط على عوامل من قبيل موقعها الجغرافي وسياساتها العامة وبناها التحتية وإجراءاتها الإدارية، بل إنها ترتهن أيضا بنفس هذه العوامل الموجودة لدى البلدان المجاورة. وعليه، يتيح التكامل الإقليمي والسياسات الإقليمية المتسقة والمتوائمة فرصة لتحسين الربط بشبكات النقل العابر وكفالة زيادة حجم التجارة

الإقليمية، وصوغ سياسات تنظيمية موحّدة، وتحقيق التعاون بين الأجهزة المعنية بالحدود، ومواءمة الإجراءات الجمركية من أجل تدعيم قدرات الأسواق الإقليمية.

٦٩ - وثمة حاجة للترويج للتكامل الإقليمي بحيث لا يقتصر التعاون بين البلدان على التجارة وتيسير التجارة، بل يضم طائفة أوسع من المجالات تشمل الاستثمار، والبحث والتطوير، وكذلك السياسات الرامية إلى تسريع وتيرة التنمية الصناعية الإقليمية والترابط الإقليمي. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ليس فقط باعتباره هدفا، بل باعتباره أيضا وسيلة لربط المناطق بالأسواق العالمية ربطاً جماعياً. ومن شأن هذا أن يعزز القدرة التنافسية وأن يساعد على الاستفادة من العولمة إلى أقصى حد ممكن. ومن المهم توثيق أفضل الممارسات وتبادلها ونشرها بحيث يتمكن كل من الشركاء المتعاونين من الاستفادة من خبرات الشركاء الآخرين.

٧٠ - الإجراءات التي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية اتخاذها:

(أ) تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تعزيز شبكات التجارة والنقل والاتصالات والطاقة على الصعيد الإقليمي؛

(ب) التشجيع على مواءمة السياسات الإقليمية بغرض تعزيز التآزر الإقليمي، والقدرة التنافسية، وسلاسل القيمة الإقليمية.

٧١ - الإجراءات التي ينبغي لبلدان المرور العابر النامية اتخاذها: المساهمة في ترسيخ التكامل الإقليمي من خلال التطوير المتماسك للبنى التحتية الإقليمية، وتدابير تيسير التجارة، والترتيبات التجارية الإقليمية، بما في ذلك إنشاء نظم ضمان للجمارك تتسم بالفعالية والكفاءة، بهدف توفير معاملات تفضيلية خاصة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تجاوز عوائقها الجغرافية.

٧٢ - الإجراءات التي ينبغي للشركاء في التنمية اتخاذها:

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني، بما في ذلك من خلال برامج المعونة التجارية الإقليمية، للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها من بلدان المرور العابر لترسيخ التكامل الإقليمي، من خلال إقامة وتنفيذ مشاريع إقليمية رئيسية في مجال النقل واتفاقات نقل إقليمية لتيسير حركة البضائع والمسافرين عبر الحدود؛

(ب) تعزيز الدعم الموجه لعمليات التكامل الإقليمي الجارية في المناطق التي توجد فيها البلدان النامية غير الساحلية؛

(ج) تبادل أفضل الممارسات في تعزيز التكامل الإقليمي.

الأولوية ٦: المسائل الجديدة والناشئة

٧٣ - لا يزال النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية يتسمان بالضعف الشديد إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي.

٧٤ - ويشكل تغيّر المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحديات ذات بعد عالمي ما زالت تعوق على نحو خطير التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية وتطرح تحديات خاصة بالنسبة لتلك البلدان. ويقع العديد من البلدان النامية غير الساحلية في مناطق قاحلة وجبلية حيث تكون آثار تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي أشد وقعاً[د]. كذلك تتضرر البلدان النامية غير الساحلية من الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والحرارة الشديدة والفيضانات، بما في ذلك الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية. ولا تملك البلدان النامية غير الساحلية سوى حدا أدنى من القدرة على التكيف مع هذه الآثار والتخفيف من حدتها. وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل الحد من المخاطر والخسائر الناجمة عن الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، والإطار الذي سيحل محله.

٧٥ - الإجراءات التي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية اتخاذها:

(أ) تنويع الأسواق والمنتجات على حد سواء، وتحسين الإنتاجية لتوفير ضمانات تقي من الضعف الشديد في مواجهة التقلبات في أسعار السلع الأساسية العالمية؛

(ب) تبادل وتعزيز أفضل الممارسات الرامية إلى التخفيف من أثر الصدمات الخارجية؛

(ج) وضع استراتيجية وخطط عمل وطنية للتصدي لتغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، والجفاف، والفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، وإلى الحد من أخطار الكوارث على نحو شامل، بهدف الأخذ بنهج قائم على الأراضي إزاء التكيف وإدماجه ضمن خطط التنمية الوطنية؛

(د) تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المستدامة للغابات وإصلاح الأراضي المتدهورة من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف؛

(د) حوالي ٥٤ في المائة من مجموع الأراضي في البلدان النامية غير الساحلية تصنّف باعتبارها أراض جافة. ويعيش ٦٠ في المائة من سكان تلك البلدان في مناطق الأراضي الجافة. (حُسبت هذه النسب استنادا إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة).

(هـ) بناء مرونة النظم الاجتماعية الاقتصادية والإيكولوجية، بوسائل منها تنويع الاقتصاد وإضافة القيمة وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام؛

(و) تطوير بنى تحتية مستدامة وقادرة على التكيف؛

(ز) تعزيز نظم الإنذار المبكر وجمع البيانات، وتنمية القدرات المؤسسية والنهج التي تتبعها الأطراف المعنية المتعددة من أجل تحسين فهم مخاطر تغير المناخ وتطوير القدرة على التكيف على جميع المستويات؛ وتعزيز التعاون الإقليمي على معالجة ما تخلّفه الكوارث من آثار عابرة للحدود والتخفيف من آثارها والتكيف معها بشكل أفضل؛

(ح) تشجيع لامركزية المسؤولية والموارد للحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، واتخاذ إجراءات طوعية، وبذل جهود التوعية، والتأهب للكوارث وتلبية الاحتياجات المحلية للحد من مخاطر الكوارث؛

(ط) الاغتنام الكامل للفرصة التي تتيحها عملية التكيف الوطنية، والحصول على الموارد بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، وصندوق المناخ الأخضر، وصندوق التكيف، والصندوق الخاص بتغير المناخ.

٧٦ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء في التنمية:

(أ) تقديم الدعم المالي والتقني لاستراتيجيات التخفيف من حدة المخاطر على الصعيد الوطني التي تنتهجها البلدان النامية غير الساحلية ابتغاء تعزيز قدرتها على التصدي لآثار الصدمات الاقتصادية؛

(ب) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية غير الساحلية في بناء قدرتها على التحمل وكفالة حصولها على تسهيلات مالية واسعة النطاق لأغراض التكيف، والتخفيف، واستصلاح الأراضي، والحد من مخاطر الكوارث؛

(ج) توفير الدعم المالي والتقني للبلدان النامية غير الساحلية على أساس الأولوية في سياق الصندوق الخاص بتغيّر المناخ؛

(د) تقديم الدعم المالي والتقني لتمكين الحكومات من تعزيز التدابير الملائمة للحماية الاجتماعية للفئات السكانية الضعيفة؛

(هـ) تقديم الدعم العلمي والتكنولوجي والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية لبناء قدرتها على التحمل.

الأولوية ٧: وسائل التنفيذ

٧٧ - يشكّل عدم كفاية الموارد المالية وضعف القدرات بعض أكبر التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في جهودها الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة. ولذلك يلزم توفير موارد التمويل الذي يمكن التنبؤ به والاعتماد عليه من جميع المصادر المتاحة، بما في ذلك رأس المال المحلي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي.

٧٨ - وتقع المسؤولية الرئيسية عن التنمية والتقدم في أي بلد على عاتق البلدان نفسها. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية في سبيل حشد موارد محلية لإقامة البنية التحتية ومرافق النقل العابر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، فإن البلدان النامية غير الساحلية تواجه فجوة كبيرة في الموارد المالية والقدرة التقنية وبناء القدرات. ومن ثم، يتعيّن على البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر حشد موارد كافية حشداً فعالاً، من مصادر محلية وخارجية.

٧٩ - وتدعو الحاجة إلى قيام الشركاء في التنمية، والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية والإنمائية، وكذلك البلدان ذات الاقتصادات الناشئة، والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، بتقديم الدعم اللازم لتكملة جهود البلدان النامية غير الساحلية الرامية إلى إنشاء نظم نقل عابر فعالة وتعهّدِها، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وإحداث تحول هيكلي في اقتصاداتها، وتعزيز قدراتها الإنتاجية، وذلك بتزويدها بمساعدة مالية وتقنية محددة الأهداف.

٨٠ - وتظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية مصدرا رئيسيا من مصادر تمويلها الخارجي. فالمساعدات التي يمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها المقدمة من الشركاء في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف تؤدي دورا حاسما في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر.

٨١ - وتؤدي المعونة التجارية دورا رئيسيا في المساعدة في بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية في مجالات رسم السياسات التجارية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتطوير البنية التحتية المتصلة بالتجارة، بهدف زيادة قدرة منتجاتها على المنافسة في أسواق الصادرات. وقد أسهمت مبادرة المعونة التجارية، بالاقتران مع السياسات التكميلية، في خفض تكاليف التجارة، في شكل بنى تحتية إضافية، ومؤسسات حدودية وإجراءات تنظيمية محسّنة، وقدرات معزَّزة. وتكتسي المعونة التجارية أيضا أهمية في ربط البلدان النامية غير الساحلية بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية أو تبوّء مكانة أرفع فيها.

٨٢ - وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دور هام يؤديه في توسيع نطاق النمو والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك بالمساهمة في بناء القدرات البشرية والإنتاجية، وتوفير المساعدة المالية والتقنية، وإتاحة إمكانية الوصول بطرق أكثر تنوعا إلى الأسواق والفرص التجارية، ونقل التكنولوجيا والابتكارات وتقاسم أفضل الممارسات. وينبغي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا مكملا لا بديلاً للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب.

٨٣ - وتؤدي تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، دورا محفزا في دفع عجلة التنمية المستدامة والقضاء على الفقر/تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في البلدان النامية غير الساحلية من خلال بناء قدراتها الإنتاجية وتعزيزها؛ وتحقيق نمو الصادرات؛ ونقل التكنولوجيا؛ ونشر المعارف الإنتاجية والمهارات الإدارية ورأس المال؛ وتكوين الثروة؛ وفتح أسواق جديدة للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتوفير فرص العمل. ويمكن أيضا أن يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي دورا رئيسيا في بناء البنى التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية، وإطلاق الموارد الحكومية الشحيحة لاستثمارها في التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٨٤ - وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى تنمية قدراتها في عدة مجالات منها، على سبيل المثال لا الحصر، إدارة الجمارك والحدود؛ وتحسين تيسير التجارة؛ وتنفيذ الاتفاقات الثنائية دون الإقليمية والإقليمية والدولية المتفق عليها في مجالي المرور العابر وتيسير التجارة بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛ وترتيبات النقل العابر؛ والتصدي للمعوقات المتعلقة بجانب العرض، وإحداث تحول هيكلي، وبناء القدرة على التحمل.

٨٥ - الغايات المقترحة:

(أ) زيادة التمويل المحلي لغرض التحول الاقتصادي والقدرة الإنتاجية زيادة كبيرة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل العابر؛

(ب) الحفاظ على اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية إلى التصاعد.

٨٦ - الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية غير الساحلية:

(أ) مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة مواردها المحلية عن طريق بناء قاعدة اقتصادية، وإصلاح السياسة الضريبية، وتعزيز الإدارة السليمة المتسمة بالشفافية والتنمية المؤسسية؛

(ب) تعزيز عضوية البلدان النامية غير الساحلية في أطر التكامل الثنائي والإقليمي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بطرق منها التعاون الثلاثي، عند الاقتضاء؛

(ج) وضع سياسة وطنية لاجتذاب استثمار مباشر أجنبي أكثر تنوعا، عن طريق تهيئة بيئة مواتية بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية، والبنية التحتية للنقل العابر، واستكمال الوصلات الناقصة لربط البلدان النامية غير الساحلية بالشبكة الإقليمية؛

(د) تحديد المجالات ذات الأولوية للاستثمار اللازم لتشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما الاستثمار في البنية التحتية؛

(هـ) اجتذاب مستوى معزّز من المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات في مجالات التعليم وتنمية المهارات البشرية والتنمية المؤسسية ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز قدرات الوكالات العامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك التدريب وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعارف؛

(و) الانتفاع بمركز الفكر الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية من أجل تبادل الخبرات والمعرفة الفنية والبحوث وموارد أخرى بشأن المسائل المتصلة بالتجارة والمرور العابر والنقل وبناء القدرات فيما بين البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن إنشاء مركز الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية أن تصدق عليه.

٨٧ - الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها الشركاء في التنمية:

(أ) تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المؤسسية، وتنفيذ وتوطيد إصلاحات السياسات الضريبية والإصلاحات الإدارية والتدابير التنظيمية بهدف تعزيز قاعدة الموارد المحلية؛

(ب) تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها إلى تحسين قدراتها الإنتاجية والتجارية، والاستفادة من فرص التجارة العالمية، وإنشاء مرافق مرور عابر سلسة وفعالة، وكذلك تنويع النشاط الاقتصادي والصادرات؛

(ج) الحفاظ على زخم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وزيادتها تمشيا مع الأولويات الوطنية لتلك البلدان؛

(د) ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهّد بها في توافق آراء مونتيري، ولا سيما الفقرات ٤١ إلى ٤٣ منه، بهدف تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بالمساعدات المالية والتقنية الملائمة في شكل منح و/أو قروض بأيسر شروط ممكنة، لتلبية الاحتياجات المبينة في برنامج العمل هذا؛

(هـ) تقديم معونة تجارية كافية إلى البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبنية التحتية الخاصة بالتجارة والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من جهود تيسير التجارة، والقيام في الوقت نفسه بدعم الطابع الإقليمي للمعونة التجارية من أجل تشجيع التكامل التجاري بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛

(و) تقديم حوافز محددة لتشجيع الشركات على الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية، عن طريق ائتمانات التصدير، وضمانات الحماية من مخاطر الاستثمار، والإقراض بشروط ميسّرة، وبرامج التمويل التفضيلي، وصناديق الشركات الخاصة للاستثمار، ورأس مال المجازفة، وسائر أدوات الإقراض والمبادرات والخدمات، خاصة بالنسبة للمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية؛

(ز) بذل جهود ترمي إلى تعزيز أوجه التآزر مع الشركاء الإقليميين ابتغاء تحقيق المشاريع الاستثمارية التي تتسم بشدة التعقيد وارتفاع التكلفة أكثر مما يطيق بلد بمفرده؛

(ح) تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق ببناء قدراتها المؤسسية والبشرية بهدف تحسين قدرتها على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز مهارات التفاوض لجلب الاستثمار المسؤول والاستثمار المؤثر؛

(ط) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

(ي) تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي إلى البلدان النامية غير الساحلية لبناء قدراتها، تمشيا مع أولوياتها الوطنية. على أن تعطي أيضا منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، الأولويةَ الواجبة للبلدان النامية غير الساحلية في مجال تقديم الدعم لبناء القدرات في جميع مجالات اختصاصها ذات الصلة؛

(ك) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات النقل العابر، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتعزيز عضوية البلدان النامية غير الساحلية في أطر التكامل الثنائي والإقليمي.

سادسا - التنفيذ والمتابعة والاستعراض

٨٨ - ينبغي أن يتم التنفيذ والرصد والاستعراض على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي من خلال آليات فعالة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تكون آلية الرصد والاستعراض عملية مستمرة ترمي إلى تعزيز الشراكات والمساءلة المتبادلة على كل المستويات. وينبغي أن تكون البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية مسؤولة مسؤوليةً متبادلة عن اتخاذ إجراءات منها ما يرمي إلى تحسين عمليات المرور العابر، وإقامة ما يلزم من البنى التحتية والتعاون تحقيقا لمنفعتها المتبادلة. وينبغي أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم بتنفيذ برنامج العمل هذا تنفيذا فعالا.

٨٩ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تدمج الحكومات برنامج العمل الجديد في صميم استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية من أجل تنفيذه تنفيذاً فعالاً؛ وينبغي أن تنشئ لجان تنسيق وطنية، عند الاقتضاء. وينبغي أن يتم الرصد والاستعراض في إطار شراكات مع جميع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم، على الصعيد القطري، الدعم لمتابعة برنامج العمل ورصده على الصعيد الوطني.

٩٠ - وعلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، ينبغي إجراء الرصد والاستعراض من خلال العمليات الحكومية الدولية. وينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية، بالتنسيق مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومع اللجان الإقليمية، أن تعمم تنفيذ برنامج العمل في برامجها ذات الصلة وتضع وتنفّذ جملة مشاريع منها المشاريع ذات الأولوية لتطوير البنى التحتية من أجل تحسين الترابط ومبادرات تيسير التجارة. وينبغي أن تقوم اللجان الإقليمية بإجراء استعراض كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل في إطار دورتها السنوية. ويُطلب منها أن تقدم تقارير تحليلية وزاخرة بالمعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وتشارك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والقطاع الخاص بنشاط في دورات اللجان الإقليمية في هذا الصدد.

٩١ - وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تقوم الجمعية العامة باستعراض سنوي لتنفيذ برنامج العمل هذا عن طريق التقارير السنوية للأمين العام، والحوارات المواضيعية التفاعلية التي تعقدها الجمعية العامة مرتين في السنة بمشاركة نشطة من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض مواضيعي كل سنتين بشأن المسائل المواضيعية الرئيسية لكفالة إجراء متابعة منسقة لتنفيذ برنامج العمل. وينبغي أن يكرس المنتدى السياسي الرفيع المستوى للمجلس الوقت الكافي لمناقشة تحديات التنمية المستدامة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بهدف تعزيز التزامات المشاركة والتنفيذ، ولا سيما الالتزامات المتفق عليها في برنامج العمل بمشاركة نشطة من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي لمجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعميم تنفيذ برنامج العمل في برامج عملها، وينبغي أن تُجري، حسب الاقتضاء، استعراضات قطاعية ومواضيعية لبرنامج العمل. وينبغي إشراك القطاع الخاص في عمليات الاستعراض التي تجري على الصعيد العالمي.

٩٢ - ووفقًا للولاية التي أسندتها الجمعية العامة، ينبغي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المتابعة المنسقة لتنفيذ برنامج العمل ورصده رصداً فعالاً وتقديم تقارير بشأنه، وبذل جهود في مجال الدعوة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي مواصلة تعزيز دور مكتب الممثل السامي وقدراته باعتباره الوكالة الرائدة التي تكفل التنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وتنهض بدور النصير الرسمي للبلدان النامية غير الساحلية.

٩٣ - وسيتطلب تنفيذ برنامج العمل أيضا بذل جهود فردية ومتضافرة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد الدولي للنقل بالطرق البريّة، والغرفة التجارية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومصارف التنمية الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه المنظمات مدعوة إلى إعطاء الأولوية، في إطار ولاية كل منها، لما تقدمه البلدان النامية غير الساحلية من طلبات توفير الموارد المالية والمساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ برنامج العمل هذا بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقاً جيدا.

٩٤ - وينبغي أن يعمل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤشر التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجان الإقليمية، على وضع مؤشرات في هذا الصدد لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل هذا في البلدان النامية غير الساحلية، مع مراعاة تباين القدرات التي تختلف باختلاف البلدان. ويتعين أن تكون تلك المؤشرات قابلة للقياس ومفهومة فهما واضحا، ويمكن تحقيقها وصياغتها من أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

٩٥ - والجمعية العامة للأمم المتحدة مدعوّةٌ إلى النظر في إجراء استعراض لمنتصف المدة شامل ورفيع المستوى لتنفيذ برنامج العمل. والجمعية العامة مدعوّة أيضا إلى أن تقوم، في أواخر العقد، بالنظر في إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالبلدان النامية غير الساحلية، من أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل هذا والبت في إجراء لاحق.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق التي نُظر فيها أثناء الدورة

رمز الوثيقة	العنوان
A/CONF.225/PC/6	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.225/PC/7 و Add.1	مذكرة من الأمين العام بشأن اعتماد منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني لدى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
A/CONF.225/PC/L.4	مشروع برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤
A/CONF.225/IPC/INF/2	قائمة المشاركين المؤقتة